

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة
غازي عازر ، حسن حبوب ، محمد العجارمة ، خالد القطب

* التمييز الأول :-

المميز :- النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدهم :- (١

(٢

(٣

* التمييز الثاني :-

المميز :- الحدث

وكيله المحامي

المميز ضده :- الحقيق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥ والثاني بتاريخ
٢٠٠٤/٧/٢٧ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية
رقم ٢٠٠٣/١٠٩٦ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ القاضي بإعلان براءة المتهمين وعدم
مسؤوليتهم.

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :-

١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أنّ
البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة بحق المميز ضدّهم بما فيه إفاداتهم وما
احتواه ملف التحقيق من تحقيقات قانونية تثبت أنّ المميز ضدّهما الأول والثاني
قاما بقتل المغدور .

٢- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بتعديل وصف التهمة إذ أنّ شروط
ارتكاب سورة الغضب غير متوفرة .

٣- وبالتناوب كان على محكمة الجنايات الكبرى تعديل وصف التهمة بالنسبة للمميز
ضده الثالث على إخفاء شخص يعرف أنه قارف جناية ومساعدته على
التواري عن وجه العدالة .

لهذا الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز
شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :-

١- اعتمدت المحكمة في حكمها على أقوال المميز أمام الشرطة والتي أخذت منه
بطريق الإكراه وهي البينة الوحيدة التي أخذت بها المحكمة .

٢- المميز عمار لم يرتكب الفعل المنسوب إليه وأنّ اعترافه أمام الشرطة كان من
شدة التعذيب .

٣- السيارة التي قيل أنه تمّ نقل الجثة بها كانت في عزاء في الخالدية ولم تتحرك
من مكانها وأقوال الشهود أنّ المميز حدث ولا يعرف سوق السيارات .

٤- أنّ المتهم اعترف أمام المحكمة بأنّ شخصاً لا يعرفه قام بنقل الجثة
معه علماً بأنّ المميز صديقه .

٥- أنّ المتهم اعترف في مركز توقيف معان وأمام الشهود بأنّ من قام
بنقل الجثة ليس عمار وإنما شخص آخر .

٦:- إن أقوال المميز أمام الشرطة والتي اعتمدها المحكمة بعد سماع المحقق باسم الخرابشه لا تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها .

لهذا الأسباب يلتمس وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وموضوعاً وفسخ الحكم المميز .

بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني ورد تمييز المميز عمار وتأييد القرار المميز .

المرارة

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أسندت للمتهمين :-

(١)

(٢)

(٣)

lawpedia.jo

التهمة التالية :-

(١) جناية القتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني .

(٢) جناية التدخل بالقتل العمد خلافاً للمواد ١/٣٢٨ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثالث .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وتوصلت إلى أن وقائعها وكما قنعت بها تتلخص بأن المغدورة هي ابنة المتهم الأول وشقيقة المتهم الثاني وتبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً . وأنه بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٧ خرجت المغدورة من منزل أهلها بحدود الساعة الثالثة بعد الظهر ولم تعد عندها قامت

والدة المتهم الثاني المدعوة بإخبار ابنها عن تغيب المغدورة حيث اتصل بها أحد الأشخاص والذي يعمل بمكتب اتصالات بأن حضرت عنده واتصلت بشخص يدعى واتفقت معه على موعد لقاء عندها قام المتهم الثاني بالبحث عن شقيقته في أكثر من مكان دون جدوى ثم عاد وجلس بالشارع العام مع بعض جيرانه ثم دخل إلى المنزل وكانت والدته لازالت خارج البيت تبحث عن ابنتها المغدورة فيما كان والده نائماً وكذلك أشقائه الصغار وأثناء قيام المتهم الثاني بعمل الشاي داخل المطبخ سمع صوت شخص يصعد على درج المنزل فقام بفتح الباب لاستطلاع الأمر عندها شاهد شقيقته المغدورة تصعد الدرج وكان وجهها أصفرأ وتركض بسرعة باتجاه المنزل وكانت خائفة وتمسك ببنطالها بيدها وترفعه إلى أعلى جسمها وعند دخولها إلى المنزل قام المتهم بتفتيشها وعثر في جيبها على مبلغ ثلاثة دنانير ودولار أمريكي واحد وعند استفساره منها عن مصدر هذا المبلغ أجابته قائلة (ما إلك دخل) عندها قام المتهم بضربها بيديه ورجليه على أنحاء متفرقة من جسمها ثم قام بأخذ الإشارب الذي كانت تضعه على رأسها ووضعها على رقبتها وقام بخنقها حتى سقطت على الأرض عندها استيقظ والد المغدورة المتهم ، من نومه وشاهد المتهم الأول يضرب ابنته فقام يصرخ ويبكي ودخل إلى غرفته ظناً منه أن الأمر لم يتعدى واقعة الضرب والإيذاء وأنّ المتهم " الثاني " وعند عودته وجلسه مع شباب من أبناء الحارة بعد البحث عن المغدورة قد أخبروه أنّ شقيقته (قحبه وهامله) بعد ذلك قام المتهم بإحضار كيس ووضع شقيقته المغدورة بداخله وقام بربطه ثم استعان بصديقه المتهم الثالث حيث أخبره بالذي حصل عندها قام المهم بإحضار سيارة تعود لشقيقه وقاما معاً بنقل جثة المغدورة وهي بداخل الكيس بالسيارة وتوجها إلى شارع المصفاة وتمّ إلقاء الجثة هناك وفي اليوم التالي عثر على الجثة وبعد ذلك قام في اليوم التالي بتسليم نفسه للمركز الأمني وبعد إجراء الكشف عليها وتشريحها علل سبب الوفاة بالاختناق نتيجة انسداد المسالك التنفسية بالضغط على العنق من الخارج وبعد إجراء التحقيقات تمت الملاحقة .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٥ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم

٢٠٠٣/١٠٩٦ قاضياً بما يلي :-

-١- إعلان براءة المتهم من جناية القتل المسندة إليه لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه والإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو مطلوباً لداع آخر .

-٢- إعلان عدم مسؤولية المتهم
من جناية التدخل بالقتل
المسندة إليه .

-٣- إدانة المتهم
بجناية القتل المقترن بالعدو
القانوني المخفف طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٩٨ من قانون العقوبات بوصفها
المعدل .

وعملاً بذات المادتين ودلالة المادة ٩٧ من قانون العقوبات الحكم بحبسه مدة
سنة أشهر والرسوم .

وحيث أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً أو
مطلوباً لداع آخر .

لم يرضَ النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً
للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٤ ضمن المدة القانونية .

كما لم يرضَ بهذا القرار المتهم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة
التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٤ ضمن المدة القانونية .

وبتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب
فيها قبول التمييزين شكلاً وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز .

عن أسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى
والتي تنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وفي
تعديلها لوصف التهمة بالنسبة للمتهمين - المميز ضدهما - مع أن
البيانات أثبتت أنهما قاما بقتل المغدورة بعد تصور ذهني وتصميم بالاتفاق مع المميز ضده
الذي ساهم في إخفاء معالم الجريمة .

وفي ذلك نجد أن ما يستفاد من نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات أنه يشترط
لكي يستفيد فاعل الجريمة من العذر المخفف توافر الشروط التالية :-

أن يقع من المجني عليه فعل غير محقق .

أن يكون هذا الفعل على جانب من الخطورة .

أن يسبب هذا الفعل غير المحق غضباً شديداً للجاني بحيث يسد عليه سبل التفكير الهادئ المستنير وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .

كما أجمع الفقه والقضاء على أن عنصر سبق الإصرار في جريمة القتل العمد يتطلب أن يكون الجاني قد فكر فيما عزم عليه ورتب الوسائل وتدبر العواقب ثم أقدم على فعلته وهو هادئ البال .

وحيث أنه من الثابت في أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها ومنها اعتراف المميز ضده لدى المدعي العام وأقواله الشرطية والتي قدمت النيابة العامة البيينة على أنه أداها طوعاً واختياراً وبدون ضغط أو إكراه ومن التقرير الطبي القضائي المتعلق بالمجني عليها رقم ٢٠٠٣/٥٥٩/٢٠٠٣/٨/١٩ لجنة تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٩ وشهادة منظمه أن المميز ضده وعلى أثر قيام شقيقته المجني عليها بالتأخر للعودة إلى المنزل ليلاً وسماعه شائعات عنها بأنها حامله وأنه بعد عودتها إلى المنزل متأخرة وعثوره على نقود معها منها دولاراً أمريكياً قام بضربها بيديه ورجليه ووضع قطعة حبل على رقبتها وحاول خنقها وبعد هروبها للمطبخ لحق بها إلى داخل المطبخ وقيامه بوضع الإشارب الأسود الذي كانت ترتديه على رقبتها وقيامه بخنقها بواسطة هذا الإشارب حتى فارقت الحياة وسقطت على الأرض .

هذه الأفعال تدل على أن نية المتهم - المميز ضده - قد اتجهت إلى إزهاق روح المجني عليها إلا أننا نجد أن هذه النية كانت نية آنية وبنيت لحظتها وفي أعقاب تأخر المجني عليها بالعودة ليلاً إلى المنزل ووجود نقود معها منها الدولار الأمريكي وسماع المتهم لشائعة أنها حامله ولم تكن نتيجة تفكير هادئ مستنير مصمم عليه من السابق .

وعليه فإنّ تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل العمد خلافاً للمادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات إلى جنائية القتل القصد خلافاً للمادة ٣٢٦ من ذات القانون يكون متفقاً مع القانون .

أمّا ما توصلت إليه تلك المحكمة من أن المتهم كان في حالة سيرة الغضب الشديد طبقاً للمادة ٩٨ من قانون العقوبات فإنه غير وارد ذلك أن المغدورة لم تقم

بأي عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة سيما وأنّ التقرير الطبي القضائي المتعلق بها تضمن أنّ غشاء البكارة سليم من أية تمزقات قديمة أو حديثة وأنّ ما قامت به المجني عليه لا يرقى إلى درجة العمل غير المحق المنتصف بأنه على درجة من الخطورة وبالتالي فإنّ المميز ضده لم يكن واقعاً تحت سورة غضب شديد لحظة قيامه بالاعتداء على حياة شقيقته المغدورة وقتلها ولا يستفيد من العذر المخفف المبحوث عنه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى لخلاف ذلك فيكون قرارها واقعاً في غير محله ومخالفاً للقانون من هذه الجهة ومستوجباً للنقض والطعن من هذه الناحية يرد عليه .

أمّا بالنسبة للمميز ضده نجد أنه يشترط للمعاقبة على التدخل بجناية أو جنحة أن يكون هناك اتفاق مسبق بين الفاعل الأصلي والمتدخل على ارتكاب الجريمة وأن يرتكب المتدخل إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ من قانون العقوبات .

وحيث أنّ ما قام به المميز ضده من مساعدة المتهم - المميز ضده - بإحضار سيارة شقيقه ونقل جثة المغدورة إلى منطقة المصفاة قد ارتكبت بعد ارتكاب المتهم - المميز ضده - لجريمته ولم يرد في بيانات النيابة العامة أنّ هناك اتفاق ما بين المميز ضدهما - المتهمين - فيكون الفعل الذي قام به المميز ضده غير معاقب عليه قانوناً الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم مسؤوليته وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى لذلك فتكون قد أصابت صحيح القانون والطعن من هذه الجهة غير وارد ومستوجباً للرد .

لذا فإنّ أسباب التمييز غير واردة مما يتعين ردها .

عن أسباب التمييز المقدم من المنصبه على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بأخذها بأقوال المميز أمام الشرطة رغم أنها أخذت منه بطريق الإكراه .

وفي ذلك نجد أنّ المميز قد أدلى بأقواله لدى الشرطة وقد شهد مدون أقواله النقيب بأنّ أقواله أخذت بطوعه واختياره ولم تكن نتيجة ضرب أو إكراه وحيث أنّ الأقوال الشرطية تعتبر دليلاً كاملاً في الإثبات إذا شهد منظمها أنها أخذت بطوع صاحبها واختياره وفق مقتضى المادة ١٥٩ أصول جزائية وهذا

ما سار عليه الاجتهاد القضائي (لطفاً انظر القرار التمييزي رقم ٢٠٠٢/١٠٤٦)
 يضاف لذلك ما ورد بأقوال المتهم التحقيقية لدى مدعي عام الزرقاء من أن
 المميز توجه إلى منزلهم وقام بإحضار سيارة شقيقه وركب معه
 وتوجهها إلى منزل الأخير وقام بإخراج الجثة وقاما بحملها ووضعها بداخل
 طبون السيارة ووضعها في شارع المصفاة ثم عادا إلى المنزل ...

وحيث أن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى يقوم على استخلاص صحيح
 للنتائج من البيانات بما لها من صلاحية في وزن البينة وتقديرها وفق مقتضى المادة
 ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وحيث أنها طبقت القانون على ما توصلت
 إليه من وقائع الدعوى تطبيقاً سليماً وعللت قرارها تعليلاً صحيحاً فإن قرارها المميز
 يكون في محله وأسباب التمييز لا ترد عليه ومستوجبة للرد .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر ما يلي :-

- (١) رد التمييز المقدم من المميز موضوعاً .
- (٢) نقض الحكم المميز فيما يتعلق بتطبيق محكمة الجنايات الكبرى للمادة ٩٨ من
 قانون العقوبات بالنسبة للمميز ضده
 وتأييد الحكم المميز فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق لمحكمة الجنايات الكبرى
 لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠/٢/٢٠٥٠م

عضو _____ و _____
 القاضي المترايس _____
 عضو _____ و _____
 رئيس الديوان _____
 دق/ق/ن.م _____